الراصد

شؤون دولية

2016/06/23م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

بريطانيا والاتحاد الأوروبي: علاقة لم تكن محل إجماع أصلاً..... 3

نظام دولي طابعه الارتباك 5

تركيا: تطبيع العلاقات يعتمد على الموقف الإسرائيلي 6

مركز دراسات إيراني يربط إقالة عبد اللهيان بالموقف من الأسد 7

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

بريطانيا والاتحاد الأوروبي: علاقة لم تكن محل إجماع أصلاً

د. بشير موسى نافع القدس العربي 2016\6\23

يذهب البريطانيون، اليوم، الخميس، 23 حزيران/يونيو، إلى صناديق الاقتراع لحسم واحدة من المسائل الكبرى في توجهات بلادهم: الموافقة على بقاء بريطانيا عضواً في الاتحاد، أو الخروج منه. كان رئيس الحكومة ديفيد كاميرون قرر دعوة البلاد للاستفتاء على علاقة بلاده بالاتحاد بعد أن أجرى سلسلة مباحثات مع القادة الأوروبيين، واستطاع في النهاية التوصل إلى اتفاق حول إعادة صياغة بعض جوانب موقع بريطانيا في الاتحاد. بتوقيع الاتفاق، حسب كاميرون أنه قام بما يكفي لكسب الرأي العام البريطاني لصالح المحافظة على عضوية بريطانيا في الاتحاد، ودعا، من ثم، إلى استفتاء شعبي لحسم المسألة.

ثمة جدل صاخب وبالغ الحدة ولدته الحملات الدعائية لكل من دعاة البقاء في، ودعاة الخروج من الاتحاد الأوروبي. وبدا، أحياناً، أن هذا الجدل الانقسامي كان كامناً في الضمير الجمعي البريطاني، وأن الدعوة للاستفتاء لم تفعل سوى توفير المناخ والمساحة السياسية الكافية لتجليه. وهذا صحيح إلى حد كبير. طاردت لعنة أوروبا كاميرون، كما كل قادة حزب المحافظين منذ مارغريت تاتشر؛ وقرر كاميرون، رئيس الحكومة المحافظ، التحرر من هذه اللعنة بالدعوة إلى استفتاء شعبي، قبل أن تنجح في تدميره وتدمير حكومته. ولكن الحقيقة التي لم يعد من الممكن تجاهلها اليوم أن الانقسام حول أوروبا طال معظم شرائح المجتمع البريطاني، وإن تفاوتت الموقف من العلاقة مع الاتحاد بين شريحة وأخرى.

ويمكن القول بشيء من التعميم أن الطبقة العليا من حزب المحافظين، بما في ذلك حكومة كاميرون، انقسمت مناصفة بين دعاة البقاء في الاتحاد والخروج منه؛ بينما انحازت أغلبية قيادة حزب العمال لمعسكر البقاء، ومعها كل قيادة الحزب الليبرالي، الأقل تأثيراً من الحزبين الرئيسيين. على مستوى طبقة رجال الأعمال والبنوك والصناعة والنقابات العمالية ودوائر الفنون والآداب، تقف الأغلبية إلى جانب البقاء. أما في المؤسستين العسكرية والأمنية، فيصعب معرفة حقيقة التوجهات، طالما أن مؤسسات الدولة البريطانية لا يفترض بها التعبير عن انحياز سياسي ما. وللوهلة الأولى، في بداية الحملة الانتخابية لكلا المعسكرين، بدا وكأن اتساع نطاق معسكر البقاء وتعدد أصواته من الثقل بمكان بحيث سيصعب على دعاة الخروج تقديم وجهة نظر قادرة على الصمود وحشد الرأي العام. ولكن، وبمرور أسابيع قليلة على الحملة، اتضح، وفي مفارقة اجتماعية صارخة، أن صوت دعاة الخروج، الذين ينحدر أغلبهم من الارستقراطية البريطانية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى، كان الأعلى والأقدر على الوصول إلى الإنسان العادي، والطبقات العمالية على وجه الخصوص.

باتساع نطاق الانقسام المجتمعي حول العلاقة مع أوروبا، أخذت العقلانية في خطاب كلا معسكري الجدل في التراجع، وارتفعت وتيرة اللغة العاطفية. خلال الأسابيع الأخيرة من الحملة الدعائية، لم يكن خافياً أن كلا الطرفين يحاول الانتصار لقضيته بإثارة مخاوف الناخبين. استدعى دعاة البقاء في الاتحاد الأوروبي آلة وزارة المالية البريطانية الهائلة، البنك المركزي البريطاني (الذي يفترض أنه ليس طرفاً في الصراعات السياسية)، بل وصندوق النقد الدولي، ليقنعوا الناخب بأن تكاليف الخروج من الاتحاد الأوروبي ستكون باهظة، اقتصادياً ومالياً. سترتفع الضرائب على الدخل بما لا يقل عن 2 بالمئة، قال وزير المالية منذراً، وستتأثر ميزانيات التعليم والصحة بصورة بالغة. ولم تتوان كبار الشركات الصناعية في بريطانيا عن تحذير العاملين بها من عواقب الخروج من الاتحاد؛ أما الشركات الصناعية الأوروبية، وحتى اليابانية، التي تحتفظ بفروع لها في بريطانيا، فهددت بنقل عملياتها إلى دول اوروبية أخرى في حال أدارت بريطانيا ظهرها للاتحاد.

في المقابل، وعلى خلفية من موجات اللاجئين التي تجتاح الحدود الأوروبية، لعب أنصار الخروج على مخاوف الطبقة العاملة المتصاعدة منذ أزمة 2008، راسمين سيناريوهات مخيفة من اجتياح المهاجرين الأوروبيين وغير الأوروبيين للجزيرة

البريطانية. ولكن شيئاً ما لم يكن أكثر فعالية من إثارة المشاعر القومية للبريطانيين، السلاح الذي استله أنصار الخروج بلا حساب ولا تردد. ادعى هؤلاء بأن البقاء في الاتحاد الأوروبي يعني خسار بريطانيا لسيادتها، وتسليم قيادها لحفنة من الموظفين غير المنتخبين في بروكسل، لا يكاد الناخب البريطاني التعرف على أسمائهم. وادعوا أن عضوية الاتحاد تكلف بريطانيا خمسين مليوناً من الجنيهات الاسترلينية كل صباح، وأن ما يعود عليها من هذه العضوية، في المقابل، لا يكاد يذكر. صور دعاة الخروج الاتحاد الأوروبي جسماً أمبراطورياً، لا يختلف عن إمبراطوريات القرن التاسع عشر، تقوده هيئة خيالية، بعيدة، متعالية، لا تكترث بمصالح الشعب البريطاني ورفاهه، ولا تملك لندن من وسيلة للتأثير في قرارها. وفي استعادة لأمجاد القوة البريطانية الآفلة، أشاعوا بأن بريطانيا قادرة، في حال خرجت من الاتحاد الأوروبي، على بناء علاقات اقتصادية ومالية فعالة مع كل مراكز القوة في العالم، بما في ذلك دول الاتحاد الأوروبي ذاتها.

ظهر يوم الخميس، 16 حزيران/يونيو، وقد وصل الجدل الانقسامي ذروته، اقدم رجل يحمل سلاحاً نارياً وسكيناً على اغتيال النائبة البرلمانية جو كوكس في بلدة غرب يوركشاير. كوكس، التي لم يمض على عضويتها بمجلس العموم البريطاني سوى عام واحد، نظر إليها باعتبارها واحدة من ألمع نواب حزب العمال، أكثرهم إنسانية والتزاماً بخدمة أهالي دائرتها الانتخابية، والمحرومين والمعذبين في العالم، على السواء. ما ذكره أحد شهود الحادث أن القاتل صاح وهو يهاجم النائبة كوكس قائلاً «بريطانيا أولاً». ولا يخفى أن «بريطانيا أولاً» هي الصيحة المستبطنة لحملة دعاة الخروج من الاتحاد الأوروبي. لا يعني هذا بالضرورة تحميل دعاة الخروج من الاتحاد مسؤولية اغتيال النائبة كوكس، فثمة أدلة مبكرة على أن للقاتل روابط ما مع دوائر قومية يمينة متطرفة ونازية جديدة في الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا. ولكن أحداً لا يمكنه تجاهل الأثر الفادح لعواقب تصعيد الخطاب القومي، الذي فجره جدل العلاقة مع أوروبا خلال الأسابيع القليلة التي سبقت اغتيال جو كوكس.

ما هو مؤكد أن خطابي كلا المعسكرين حمل من المبالغة أكثر مما حمل من الحقائق. فليس ثمة شك أن الاقتصاد البريطاني من القوة بحيث سيمكنه تجاوز أزمة الخروج من الاتحاد، إن كان هذا هو الخيار الشعبي. كما أن ادعاء دعاة الخروج بأن بريطانيا ستصبح اكثر قدرة على مواجهة موجات اللاجئين بعد أن تغادر الاتحاد الأوروبي هو مجرد وهم؛ لأن بريطانيا أصلاً هي الأقل عرضة لموجات المهاجرين، ولأنها ليست طرفاً في اتفاقية شنغن، لم تزل تحافظ على حدودها كما هي. أزمة اللاجئين هي أزمة نظام العالم كله، وليس ثمة وسيلة لأي دولة لمواجهتها منفردة. فوق ذلك، فليس صحيحاً أن عضوية الاتحاد تعني التخلي عن السيادة، ولا أن بريطانيا ليست شريكاً في قرارات الاتحاد، أو أن العضوية تفرض على بريطانيا إجراءات وإصلاحات منافية لمصالحها. بريطانيا، في الحقيقة، هي واحدة من أكثر الدول تاثيراً في سياسات الاتحاد وفي توجه أوروبا ككل.

الصحيح، خلف ذلك كله، أن عضوية بريطانيا في السوق الأوروبية المشتركة في 1973، التي تطورت إلى الاتحاد الأوروبي في 1993، لم تكن أصلاً محل إجماع بريطاني. واستفتاء اليوم ليس الأول حول مصير هذه العلاقة. في 1975، وبعد عامين فقط من الالتحاق بالسوق، اضطر رئيس الوزراء هارولد ويلسون إلى الدعوة لاستفتاء شعبي حول العضوية. ولأن ويلسون كان سياسياً عبقرياً، فقد نجح في إقناع الرأي العام البريطاني بأنه حصل من دول السوق على ما يكفي من التنازلات لحراسة المصالح البريطانية، وحقق بالتالي نصراً مريحاً في الاستفتاء. ولكن نجاح ويلسون أجل المسألة ولم يضع نهاية لها. في الديمقراطيات الراسخة، تستند الخيارات الكبرى إلى اجماع الأمة، وليس إلى مجرد أغلبية من أصوات الناخبين. ولذا، فهما كانت نتيجة الاسستفتاء اليوم فهذه لن تكون نهاية معضلة علاقة بريطانيا المشتبكة بالقارة الأوروبية. ومهما كانت نتيجة اليوم، فقد بات على الاتحاد الأوروبي أن يلقي نظرة فاحصة على بنيته وعلى الطريقة التي يعمل بها.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

نظام دولي طابعه الارتباك

جميل مطر الخليج 2016\6\23

جلسنا مجموعة يجمعها جيل ينتمون إليه، رحنا نتسلى بإجراء مقارنات بيننا وجيل آبائنا. قارنا المشارب والأمزجة والملبس والمأكل والعلاقات العاطفية، وقارنا مستويات التفكير وأوجه الفضول وأساليب الكتابة وروح الفكاهة. لم تغب عنا مقارنة قادة الحكم ورجال السياسة ومكانتهم في المجتمع وفي الإقليم وفي العالم. قارنا بين الأداء عموماً، أداء الفرد وأداء الجماعة وأداء المجتمع والدولة.

نقلتنا هذه المقارنات المحلية إلى مقارنة الأوضاع الدولية وعلاقات دولنا بهذه الأوضاع. توقفنا برهة عند صفة أطلقها أحد الحاضرين على النظام الدولي الراهن، قال إنه نظام طابعه الإهمال، على عكس النظام الدولي الذي عاش في ظله جيل الآباء، وهو النظام الذي اتصف بالحنكة والحكمة والذكاء. كانت تفاصيله واضحة وكان مفهوماً. طرح خيارات وسمح للدول النامية، وبعضها حديث الاستقلال، بحرية أن تعمل وتقاوم وتقيم منظماتها وتجمعاتها الدولية، بشرط أن تحترم الحدود بين القوتين الأعظم، فلا تتجاوزها ولا تتجاهلها، وإن أمكن لها استغلالها والاستفادة منها.

النظام الدولي في ذلك الحين كان ثنائي القطبية، وباقي التفاصيل معروفة، ولا داعي لإعادة سردها، يكفينا منها الآن واقع أن القطبية الثنائية قامت على ادعاء أن أساسها إيديولوجي. الرأسمالية في جانب والشيوعية في الجانب الآخر. أهداف الطرفين واضحة وأهمها التوسع في النفوذ والتبعية باستخدام الإيديولوجيا. كل طرف يتوسع وأحياناً على حساب الطرف الآخر، إن أمكنه ذلك، ولكن من دون تهديد سلام وأمن واستقرار «النظام الدولي». كانت قضية الغرب الأساسية الدعوة لتبني الرأسمالية نظاماً اقتصادياً واجتماعياً وقضية الجانب السوفييتي نشر الاشتراكية بمختلف أشكالها ومستوياتها، نظاماً اقتصادياً واجتماعياً. القضيتان واضحتان، كذلك كانت بنفس الوضوح قضايا دول وشعوب العالم النامي. كانت هناك قضايا حماية الاستقلال الوطني والتخفيف من التبعية الاقتصادية، وبناء الدولة الحديثة مستفيدة من بعض إنجازات الغرب والشرق، كانت هناك أيضاً قضية الاستيطان. قضايا كلها واضحة ومفهومة.

عادت، أو تعود، القطبية الثنائية وعادت أو تعود النزاعات حول الحدود في صراع دولي جديد. لا شيء في هذا النظام واضح المعالم تماماً، حتى سلوكيات أطراف الصراع يشوبها التخبط وتنضح بسوء التخطيط والتنفيذ. النتيجة نظام دولي تنقصه الكفاءة وتعيبه غلبة الواقعية، وأحياناً تكون مفرطة، ويعيبه غياب الإيديولوجيا، أو على الأقل، بعض القواعد الأخلاقية والتزام منظومة بعينها للقيم.

بصعوبة شديدة يمكن القول إن ما يجمع اليوم بين أمريكا وأوروبا هو نشر الديمقراطية الليبرالية، ونظام يعتمد حرية السوق، وأن ما يجمع بين روسيا والصين ودول أخرى، هو التصدي لمحاولات الغرب نشر الديمقراطية الليبرالية ورفض الاقتصاد الحر. المطروح من جانبها هو ديمقراطية واقتصادية موجهتان، أي خاضعتان لتدخل الدولة المباشر غالباً، وغير المباشر أحياناً.

في غياب قضايا الإيديولوجيا كجوهر صراعات القوة الدولية انعقدت قمة الدول الصناعية السبع في اليابان لا لشيء إلّا لتعلن أن العالم الغربي يبارك عملية صعود اليابان كقوة عسكرية لها شأن في الصراع الناشب حالياً للسيطرة على البحار والممرات المائية والبرية ذات القيمة الاستراتيجية والتجارية العالمية. عادت اليابان إلى ساحة صراعات القوة بعد تردد طويل. انتهى ترددها حين قررت الصين ترجمة قوتها الاقتصادية الجديدة في مجموعة سياسات تؤكد وجودها كقوة عظمى على طول طرق التجارة في البحار الآسيوية والباسيفيكية، والطرق المؤدية في النهاية إلى قلب الغرب في أوروبا.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

غير مفهوم تماماً أو بالقدر الكافي ما وراء انسحاب الولايات المتحدة من مواقع لها في أوروبا وفي الشرق الأوسط في وقت تصعد فيه الصين وتتوسع بسرعة وتصميم.

غير خافٍ أنهم فى أمريكا مختلفون جوهرياً حول دورهم في العالم. ثم إنه لا جدال في أن الانعزاليين في أمريكا يكسبون أرضاً كل يوم.

غير خافٍ أيضاً أن في الصين كما في روسيا، من يطرح فكرة إقامة «نظام دولي بديل»، بمعنى نظام يتولى توجيهه وقيادته حلف غير عسكري بالضرورة من القوى الجديدة الصاعدة. الدافع وراء هذا التفكير ربما كان وقف ظاهرة السقوط المتسارع والمتنامي لقوى ناشئة. شاهدنا في الشهور الأخيرة دولاً سقطت لصالح الحلف الغربي، ولم يكن لدى «الحلف البديل» الوسائل أو الإمكانات اللازمة لوقف هذا السقوط. سقطت الأرجنتين ثم البرازيل والآن فنزويلا وبوليفيا مهددتان، وكوبا تقف متأرجحة بين فرص نمو أسرع بمباركة أمريكية، وبين استقرار واستمرار النظام الحاكم بإيديولوجية هجينة. هكذا نجحت الولايات المتحدة في إلحاق هزيمة مبكرة بحلم أعضاء القوى المناهضة للغرب، لكنها بهذا الإنجاز تكون قد أحيت لدى الصين والروس، إمكان إقامة نظام بديل.

أتصور أن أوباما بسياساته التي أثارت انتقادات عديدة، وبخاصة في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط قد تسبب في خلق وعي لدى روسيا والصين بضرورة الإسراع نحو دعم مصادر القوة والتضامن في مجموعة شنغهاي.

لا شك عندي في أن الغرب يمر بحالة ارتباك شديد وخلافات جوهرية حول سياسات الأمن والدفاع، وهذه في حد ذاتها فرصة ذهبية للصين وروسيا للإسراع بحشد مصادر قوتهما استعداداً لاحتلال موقع القطب الثاني في نظام دولي جديد، كبديل لنظام يخضع لهيمنة غربية. وفي اعتقادي أن الدولتين لن تدعا فرصة انعقاد قمة العشرين تمر من دون أن يبذلا الجهد اللازم لوقف انضمام قوى مهمة كالهند وإيران للحلف الغربي، وتشجيع دول عربية مؤثرة للانضمام إلى مشروع الحلف البديل.

تركيا: تطبيع العلاقات يعتمد على الموقف الإسرائيلي

إسطنبول ـ باسم دباغ العربي الجديد 2016\6\22

أكد وزير الخارجية التركي، مولود جاووش أوغلو، اليوم الأربعاء، على ضرورة إيصال المساعدات إلى قطاع غزة، وأن هذا الأمر لا يتعلق بحركة "حماس"، التي أكد أنه لا يوجد أي شرط يتعلق بها، وذلك خلال تقييمه للمفاوضات التركية الإسرائيلية الهادفة إلى إعادة تطبيع العلاقات.

وخلال المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع نظيره القبرصي تحسين إرطوغرول أوغلو، في العاصمة التركية أنقرة، قال جاووش أوغلو، إن "محادثاتنا مع إسرائيل مستمرة. شروطنا بسيطة، والوصول إلى اتفاق في الاجتماع المقبل يعتمد على الموقف الإسرائيلي".

وأشار وزير الخارجية التركي إلى أن العلاقات بين أنقرة وحركة "حماس" ليست سراً، مشدداً على أن قطع العلاقات معها لم يكن شرطاً في محادثات إعادة تطبيع العلاقات، وأن أنقرة تؤمن بأن الوصول إلى سلام دائم لا يمكن أن يتم دونها.

وأضاف جاووش أوغلو: "علينا إيصال المساعدات إلى قطاع غزة. لا أعتقد بأن ذلك يتعلق بـ(حماس)، ولا يوجد شرط في المحادثات يتعلق بها ولا يمكن أن يكون".

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

يُذكر أن صحيفة "حريت" المعارضة، كانت قد ذكرت، يوم أمس الثلاثاء، أن الجانبين التركي والإسرائيلي، قد توصلا إلى اتفاق لإعادة تطبيع العلاقات، سيتم الإعلان عنه يوم الأحد المقبل، بعد موافقة حكومة الاحتلال على الشرط التركي المتعلق بتخفيف الحصار على القطاع.

وبحسب الصحيفة، فقد وافقت حكومة الاحتلال، على إنهاء الإجراءات الخاصة ببناء مستشفى لخدمة الغزيين، ولن توضع أي عقبات في وجه وصول المعدات والأدوية وموظفي القطاع الصحي الأتراك إليه، كما ستعمل كل من ألمانيا وتركيا على بناء محطة لإنتاج الكهرباء لتلبية النقص الكبير في الطاقة الكهربائية في غزة، كما ستقوم أنقرة ببناء محطة لتحلية مياه البحر في القطاع، كما أن جميع المساعدات التركية ستصل عبر ميناء إشدود الإسرائيلي.

ومن المفترض أن يلتقي، يوم الأحد المقبل، الوفد التركي برئاسة مستشار الخارجية التركية فريدون سينيرلي أوغلو، بالوفد الإسرائيلي برئاسة جوزيف تشيخانوفير، المبعوث الخاص لرئيس الوزراء الإسرائيلي، للإعلان عن التوصل إلى اتفاق تركي إسرائيلي، ينهي ست سنوات من القطيعة الدبلوماسية، منذ اندلاع الخلافات بين الجانبين، بعد قيام قوات الاحتلال الخاصة، بمهاجمة سفينة مافي مرمرة التركية عام 2010، التي كانت متوجهة لفك الحصار عن القطاع، مما أدى إلى مقتل 10 من الناشطين على السفينة منهم 9 أتراك.

وكانت أنقرة قد اشترطت على تل أبيب، الاعتذار لضحايا الهجوم، الأمر الذي حصل بالفعل عام 2013، وكذلك دفع تعويضات للضحايا، إذ تم الاتفاق على الشرط الثاني مقابل سحب ذوي الضحايا الدعاوى المرفوعة على الضباط والموظفين الإسرائيليين في المحاكم التركية والدولية.

ومن المتوقع أن يتم تطبيع العلاقات الدبلوماسية وتبادل السفراء في نهاية يوليو/تموز القادم، وفي حال جرت الأمور على حسب المخطط لها، سيقوم الجانبان برفع تحفظاتهما عن بعضهما البعض فيما يخص الاتفاقيات الدولية، وبالتالي سيتم فتح الباب مجدداً للمشاركة في تدريبات عسكرية مشتركة، والبدء في البحث عن فرص استثمار مشتركة في قطاع الطاقة، وبالذات فيما يخص نقل الغاز الإسرائيلي عبر تركيا إلى الأسواق الأوروبية، وكذلك عودة الاستثمارات بين الجانبين في مجال الصناعات الدفاعية.

مركز دراسات إيراني يربط إقالة عبد اللهيان بالموقف من الأسد

عربي21- محمد مجيد الأحوازي 22\6\2016

ربط "مركز دراسات الدبلوماسية الإيرانية" المقرب من الخارجية الإيرانية، إقالة مساعد وزير الخارجية في الشؤون الأفريقية والعربية السابق أمير عبد اللهيان، بالأزمة السورية ورئيس النظام السوري بشار الأسد.

وقال المركز إن إقالة مساعد ظريف تنقل حكومة روحاني نحو مرحلة متقدمة لحل الأزمة بسوريا.

وشبه "المركز الدبلوماسي" الملف السوري بالملف النووي، وانتقال هذا الملف من المجلس الأعلى للأمن القومي، إلى الخارجية الإيرانية قبل الاتفاق النووي، قائلا إن "هذه القضية مشابهة للملف النووي الإيراني قبل الاتفاق النووي"، موضحا أنه "عندما اتخذت القرارات اللازمة للتغيير، فقد انتقل هذا الملف إلى يد الخارجية الإيرانية، ويبدو أن ملف الأزمة السورية كما الملف النووي الآن انتقل إلى يد الخارجية الإيرانية".

وقال المركز المقرب من الخارجية إن أحد أهم الإيجابيات في تغيير عبد اللهيان هو توسيع الخيارات والمناورة لدى حكومة روحاني في الأزمة السورية، وأن بشار الأسد لم يعد من الخطوط الحمر لإيران.

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

وأضاف المركز الإيراني أن "الرئيس الإيراني نسق مع مؤسسات الحكم في البلاد لأخذ مساحة كبيرة من الخيارات التي تسمح له باتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بالأزمة السورية"، معتبرا أن "إقالة عبد اللهيان توسع خيارات الحكومة الإيرانية لإدارة الأزمة السورية بعيدا عن المؤسسات التي كانت تمسك بالملف السوري سابقا".

واعتبر المركز الإيراني أن أمير عبد اللهيان كان يشكل عقبة في تغيير موقف الحكومة الإيرانية من رئيس النظام السوري بشار الأسد، واصفا إياه بأنه "ممثل الدبلوماسية الإيرانية في الأزمة السورية"، موضحا أن "تغيير عبد اللهيان في طهران يمهد لتغيير الآخرين"، في إشارة للأسد.

وقال المركز إن "هذا التغيير يحمل رسالة إيجابية من الخارجية الإيرانية"، مشيرا إلى أن وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف لمّح في لقاء صحفي سابق إلى موافقة حكومة روحاني على التغيير بسوريا، قائلا إنه "يجب أن توزع مراكز القوة والنفوذ على جميع الأطراف بسوريا"، داعيا لعدم تركيز "الحكومة السورية القادمة بيد شخص واحد أو قومية أو طائفة واحدة".

ويؤكد موقف روحاني، وإقالة عبد اللهيان، أن هناك انعطافا وتغييرا واضحا في الموقف الإيراني من الأسد، حيث لم يعد رئيس النظام السوري خطا أحمر لإيران.

ورافق إقالة عبد اللهيان من الخارجية الإيرانية هجمة إعلامية شرسة من قبل الحرس الثوري الإيراني ضد حكومة روحاني، إذ اتهمت الحكومة الإيرانية بأنها خضعت لضغوطات خارجية في تغيير عبد اللهيان الذي يعتبر رجل خامنئي الأول في الخارجية الإيرانية، بحسب مراقبين.

وأصدرت مجموعة من الطلبة الثوريين بيانا ضد تغيير أمير عبد اللهيان، محذرة من أن يكون تغيير مساعد ظريف ممهدا لتغيير أكبر في مواقف الخارجية الإيرانية حول عدة أزمات تشهدها المنطقة، مطالبة "بالتمسك بسياسة إيران الثورية تجاه كل الأحداث في المنطقة"، بحسب تعبيرهم.

ويرى المراقبون للشأن الإيراني أن موافقة إيران على تنحي بشار الأسد يعزز موقف الإصلاحيين داخل إيران، في ظل الانتقادات الواسعة من الرأي العام الإيراني حول استنزاف الثورات الإيرانية والاقتصاد الإيراني على النظام السوري، وبقاء رئيسه الأسد في السلطة، حيث يمثل تغيير الأسد في عهد روحاني خدمة لمشروع الإصلاحيين في الانتخابات الرئاسية القادمة، ضد خصومهم من المحافظين والحرس الثوري.

تم بحمد الله

****

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies